Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار السادس - العدد الثامن عشر || تاريخ الإصدار 2026-09-20

من "الشعب" إلى "المواطن": إشكالية المواطنة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر

مقاربة فلسفية - سياسية في جدلية الشعب والدولة والتحرر الوطني

From “the People” to “the Citizen”: The Problematic of Citizenship in Contemporary Palestinian Political Thought - A Philosophical-Political Approach to the Dialectic of Peoplehood, Statehood, and National Liberation

الدكتور رياض عزات شريم

Reyad Izzat Shreem

أستاذ مساعد - جامعة الاستقلال، فلسطين

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss6183

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:
تبحث هذه الدراسة في إشكالية المواطنة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر من خلال تحليل العلاقة المتوترة بين مفهوم "الشعب" بوصفه ذاتاً جمعية للتحرر وتقرير المصير، ومفهوم "المواطن" بوصفه حاملاً للحقوق وفاعلاً داخل الدولة والمؤسسات السياسية. وتنطلق من فرضية مفادها أن الحالة الفلسطينية لا تسمح بفهم الانتقال من الشعب إلى المواطن بوصفه انتقالاً خطياً من حركة تحرر إلى دولة مكتملة السيادة؛ بل بوصفه تحولاً متعثراً تتجاور فيه أنماط مختلفة من العضوية السياسية: الشعب، والأمة، واللاجئ، والمقيم، والمواطن، والشتات. وتعتمد الدراسة المنهج التحليلي-المفاهيمي، مع توظيف التحليل التاريخي والنقدي لنصوص سياسية ودستورية فلسطينية أساسية، ولا سيما الميثاق الوطني الفلسطيني، وإعلان الاستقلال لسنة 1988، والقانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003، إلى جانب الأدبيات العربية والأجنبية المتعلقة بالمواطنة والقومية والدولة واللجوء. وتخلص الدراسة إلى أن الحركة الوطنية الفلسطينية أنشأت تاريخياً مفهوماً للشعب أوسع من المجال الإقليمي لأي سلطة فلسطينية، بينما أنشأت مرحلة ما بعد أوسلو فضاءً مؤسساتياً لممارسة بعض وظائف المواطنة داخل نطاق جغرافي وسيادي محدود. وقد ولد ذلك فجوة بين جماعة الحقوق الوطنية وجماعة الحقوق السياسية والمؤسساتية. وتجادل الدراسة بأن اختزال الفلسطيني من "شعب" إلى "مواطن" داخل حدود السلطة قد يفضي إلى تهميش اللاجئين والشتات، بينما يؤدي إبقاء "الشعب" فوق مقتضيات المواطنة إلى إضعاف المساءلة والمساواة والحقوق الفردية. وتقترح الدراسة تصوراً تكاملياً تبقى فيه الشعبوية الدستورية، بمعنى سيادة الشعب وحقوقه الجمعية، إطاراً لتقرير المصير، في حين تصبح المواطنة الديمقراطية أساساً للمساواة والتمثيل والمساءلة في الدولة الفلسطينية المنشودة.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، الشعب الفلسطيني، الدولة، اللاجئون، التحرر الوطني، منظمة التحرير الفلسطينية، الهوية الوطنية، تقرير المصير.

Abstract:

This study examines the problematic of citizenship in contemporary Palestinian political thought by analysing the tension between “the people” as a collective subject of national liberation and self-determination and “the citizen” as a bearer of rights and a political actor within state institutions. It argues that the Palestinian case cannot be understood as a linear transition from a liberation movement to a fully sovereign state. Rather, it is an incomplete and contested transformation in which multiple forms of political membership coexist: peoplehood, nationhood, refugeehood, residence, citizenship, and diaspora. The study employs a conceptual-analytical approach, supplemented by historical and critical analysis of major Palestinian political and constitutional texts, particularly the Palestinian National Charter, the 1988 Declaration of Independence, and the 2003 Amended Basic Law, together with Arab and international literature on citizenship, nationalism, statehood, and refugees. The study finds that the Palestinian national movement historically constructed a notion of “the people” broader than the territorial jurisdiction of any Palestinian authority, whereas the post-Oslo order created an institutional sphere for exercising certain functions of citizenship within limited territorial and sovereign boundaries. This generated a structural gap between the community entitled to collective national rights and the population able to exercise institutional political rights. The study argues that reducing the Palestinian political subject to the citizen within the Palestinian Authority’s jurisdiction risks marginalising refugees and the diaspora, while elevating an abstract notion of “the people” above citizenship may weaken accountability, equality, and individual rights. It therefore proposes a complementary model in which popular sovereignty and collective national rights remain the framework for self-determination, while democratic citizenship provides the basis for equality, representation, participation, and accountability in the future Palestinian state.

Keywords: Citizenship, Palestinian People, Statehood, Refugees, National Liberation, Palestine Liberation Organization, National Identity, Self-Determination.

1-المقدمة:

يحتل مفهوم "الشعب" موقعاً تأسيسياً في التجربة السياسية الفلسطينية المعاصرة. فمنذ إعادة تشكل الحركة الوطنية الفلسطينية في النصف الثاني من القرن العشرين، لم يكن الفلسطيني يُعرَّف أساساً بوصفه مواطناً في دولة ذات سيادة، بل عضواً في شعب يسعى إلى استعادة حقه في تقرير المصير والعودة والاستقلال. وقد ارتبطت هذه الأولوية بطبيعة التجربة الفلسطينية ذاتها: تفكك المجال الوطني بفعل نكبة 1948، واتساع اللجوء والشتات،

وغياب الدولة الوطنية المستقلة، ثم احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967. وبذلك سبقت الهوية الوطنية الفلسطينية الدولة، كما سبقت جماعة الشعب جماعة المواطنين بالمعنى الدستوري الحديث (الشريف، 1995؛ الخالدي، 1997).

لم يكن هذا التقدم التاريخي لمفهوم الشعب على المواطن مجرد اختلاف في المصطلحات، بل كان تعبيراً عن بنية سياسية مخصوصة. فالمواطن في النظرية الحديثة يفترض وجود دولة أو نظام سياسي يستطيع تعريف العضوية، وإسناد الحقوق والواجبات، وضمان حد أدنى من المساواة القانونية. أما الشعب فيمكن أن يتشكل سياسياً قبل الدولة وأن يطالب بها، بل يمكن أن تصبح المطالبة بالدولة إحدى طرائق إثبات وجوده السياسي. وهذا ما حدث فلسطينياً؛ إذ أصبح الحفاظ على فكرة "الشعب الفلسطيني" في مواجهة التشتيت والإنكار جزءاً من عملية التحرر نفسها.

يعكس الميثاق الوطني الفلسطيني لسنة 1968 هذه البنية بوضوح. فقد عرف الفلسطينيين على أساس علاقة تاريخية بفلسطين لا على أساس الإقامة الراهنة في إقليم تديره سلطة فلسطينية، وأكد أن الشخصية الفلسطينية لا تزول بالتشتيت، وأن الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه وتقرير مصيره، وأن منظمة التحرير مسؤولة عن حركة هذا الشعب في نضاله من أجل العودة والتحرير (منظمة التحرير الفلسطينية، 1968). وبذلك كانت الذات السياسية المركزية في الخطاب الوطني هي "الشعب"، وكان التنظيم السياسي وظيفته التمثيل والتحرير، لا إدارة علاقة مواطنة مستقرة بين الفرد ودولة ذات سيادة.

إلا أن تطور البرنامج السياسي الفلسطيني منذ السبعينيات، ثم إعلان الاستقلال في 1988، وتوقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية في 1994، نقل الخطاب والمؤسسات إلى مستوى آخر. فقد دخلت بقوة مفردات الدولة، والحكومة، والانتخابات، والقانون، والحقوق والحريات، والفصل بين السلطات، والمشاركة السياسية. وأصبح الفلسطيني، داخل الضفة الغربية وقطاع غزة على الأقل، لا يخاطَب فقط بوصفه عضواً في شعب واقع تحت الاحتلال، بل أيضاً بوصفه فرداً يتعامل مع مؤسسات فلسطينية تدير جوانب من حياته اليومية.

بلغ هذا التحول ذروته الدستورية في القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، الذي نص على أن الشعب مصدر السلطات، وعلى نظام ديمقراطي نيابي، وكرس باباً للحقوق والحريات العامة وحق الفلسطينيين في المشاركة السياسية والتصويت والترشح وتشكيل الأحزاب والنقابات (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2003). وهنا ظهر بوضوح الانتقال من شرعية التحرر والتمثيل الوطني إلى لغة دستورية تفترض المواطن صاحب الحقوق ومصدر السلطة.

غير أن هذا الانتقال لم يكتمل. فالدولة لم تكتسب سيادة كاملة، والاحتلال لم ينته، واللاجئون والشتات ظلوا خارج المجال المؤسسي للسلطة الوطنية، كما أن منظمة التحرير والسلطة استمرتا في العمل وفق منطقي شرعية مختلفين جزئياً. لذلك لا يمكن وصف المسار الفلسطيني بأنه انتقال بسيط من "الشعب" إلى "المواطن". الأدق أنه انتقال غير مكتمل من جماعة تحرر عابرة للحدود إلى فضاء مواطنة جزئي داخل سلطة محدودة الاختصاص والسيادة.

من هنا تقترح الدراسة النظر إلى إشكالية المواطنة الفلسطينية بوصفها إشكالية في بناء العلاقة بين ثلاثة مستويات: الشعب بوصفه حامل الحقوق الوطنية الجمعية؛ والمواطن بوصفه حامل الحقوق المدنية والسياسية؛ والدولة بوصفها الإطار المؤسسي الذي يفترض أن يصل بين الاثنين. وتذهب إلى أن خصوصية الحالة الفلسطينية لا تُحل بإحلال أحد هذه المفاهيم محل الآخر، وإنما بإعادة ترتيبها ضمن تصور سياسي ودستوري قادر على الجمع بين التحرر الوطني والديمقراطية.

2. مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود فجوة بنيوية بين "حدود الشعب" و"حدود المواطنة" في الفكر والممارسة السياسية الفلسطينية. فالشعب الفلسطيني، بحسب السردية الوطنية ومؤسسات منظمة التحرير، جماعة تاريخية وسياسية موزعة بين فلسطين التاريخية واللجوء والشتات، وصاحبة حقوق جمعية لا تتوقف على مكان الإقامة. أما المواطنة، بالمعنى الدستوري الحديث، فتتجه بطبيعتها إلى الارتباط بدولة وإقليم ومؤسسات وقواعد قانونية تحدد من يشارك ومن يتمتع بالحقوق وكيف تُمارس السلطة.

وقد أصبحت هذه الفجوة أكثر وضوحاً بعد أوسلو. فمنظمة التحرير حافظت نظرياً على صفتها ممثلاً للشعب الفلسطيني، بينما مارست السلطة الوطنية اختصاصاتها على سكان أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة. وبذلك لم تعد الجماعة التي تنتج الشرعية الوطنية مطابقة للجماعة القادرة على المشاركة المؤسسية المباشرة في مؤسسات الحكم الناشئة (هلال، 1998). كما أن الاحتلال جعل مفهوم المواطنة نفسه ناقصاً؛ لأن المؤسسات الفلسطينية تمارس وظائف الدولة من دون امتلاك أدوات السيادة كاملة.

تنطلق الدراسة من السؤال الرئيس الآتي: كيف تشكلت العلاقة بين مفهومي "الشعب" و"المواطن" في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر، وما الذي تكشفه هذه العلاقة عن إشكاليات الدولة والتمثيل واللاجئين والتحرر الوطني؟ ويتفرع عنه عدد من الأسئلة: ما الفروق المفاهيمية بين الشعب والأمة والمواطن واللاجئ؟ كيف صاغت الحركة الوطنية مفهوم الشعب قبل قيام السلطة؟ ما التحول الذي أحدثه إعلان الاستقلال وأوسلو والقانون

الأساسي؟ كيف تؤثر قضية اللاجئين والشتات والتجزئة الجغرافية في إمكان بناء مواطنة فلسطينية جامعة؟ وهل العلاقة بين الشعب والمواطن علاقة إحلال وتجاوز، أم يمكن بناؤها على التكامل بين الحقوق الجمعية والحقوق الفردية؟

3. فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الفكر السياسي الفلسطيني لم ينتقل انتقالاً مكتملًا من "الشعب" إلى "المواطن"، بل دخل في ازدواجية طويلة بين شرعية التحرر الوطني وشرعية الدولة الدستورية. هذه الازدواجية أنتجت نظاماً تتجاور فيه جماعة وطنية عابرة للحدود مع مجال مؤسساتي إقليمي محدود؛ ولذلك تتباعد عضوية الشعب عن عضوية المواطن.

وتفترض الدراسة أن معالجة هذا التباعد لا تكون باختزال الشعب إلى سكان الدولة، ولا بإبقاء المواطنة مؤجلة إلى ما بعد التحرير. فالأول يهدد بإقصاء اللاجئين والشتات من المجال السياسي الوطني، والثاني يسمح بإضعاف الحقوق والمساءلة باسم أولوية القضية. ومن ثم فإن الحل النظري الأكثر اتساقاً هو صياغة مواطنة ديمقراطية تتأسس داخل إطار أوسع من سيادة الشعب وحقوقه الجمعية في تقرير المصير والعودة والاستقلال.

4. أهمية الدراسة وأهدافها

تنبع الأهمية النظرية للدراسة من نقل النقاش الفلسطيني من سؤال "أين الدولة؟" إلى سؤال موازٍ هو "من عضو الجماعة السياسية؟". فالدولة ليست مجرد حدود واعتراف دولي وأجهزة حكومية، بل نظام يحدد علاقة الفرد بالسلطة، وكيف تتكون الإرادة العامة، ومن يملك الحق في المشاركة والمساءلة. ولذلك فإن التفكير في الدولة الفلسطينية من دون نظرية واضحة للمواطنة يبقي جزءاً أساسياً من المشروع السياسي غير محسوم.

كما تنبع الأهمية من أن الأدبيات الفلسطينية والعربية تناولت الهوية الوطنية، ومنظمة التحرير، وبناء الدولة، والنظام السياسي، والتحول الديمقراطي، لكن الربط بين هذه الحقول من خلال جدلية "الشعب/المواطن" ظل أقل حضوراً. وتوفر هذه الجدلية مدخلًا يسمح بفهم أزمات تبدو متفرقة - مثل تمثيل الشتات، وعلاقة منظمة التحرير بالسلطة، وأزمة الانتخابات، وموقع اللاجئين - باعتبارها تجليات لمشكلة واحدة تتعلق بتعريف الجماعة السياسية.

وتهدف الدراسة إلى تفكيك المفاهيم المركزية المرتبطة بالشعب والمواطن والأمة واللاجئ؛ وتتبع التحول من منطق حركة التحرر إلى منطق الدولة؛ وتحليل موقع المواطنة في الوثائق السياسية والدستورية الفلسطينية؛ وتفسير الفجوة بين التمثيل الوطني والتمثيل المؤسساتي؛ وبيان مركزية اللاجئين في اختبار أي تصور للمواطنة الفلسطينية؛ واقتراح نموذج تكاملي بين الحقوق الجمعية والحقوق الفردية.

5. منهج الدراسة وأداتها وحدودها

تعتمد الدراسة المنهج التحليلي-المفاهيمي، بوصفه الأنسب لتحليل تطور المفاهيم وعلاقاتها وتوتراتها الداخلية، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي لتتبع الانتقال من مرحلة التحرر الوطني إلى مرحلة بناء السلطة والدولة. كما تستخدم قراءة نقدية للخطاب السياسي والدستوري من خلال تحليل نصوص مرجعية، أهمها الميثاق الوطني الفلسطيني لسنة 1968، وإعلان الاستقلال لسنة 1988، والقانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003.

وتتمثل أداة الدراسة في تحليل المضمون المفاهيمي لهذه الوثائق ومقارنتها بأدبيات فلسطينية وعربية وأجنبية حول القومية والمواطنة والدولة واللاجئين والتمثيل. ولا تدعي الدراسة تقديم تحليل قانوني تفصيلي للجنسية أو قوانين الانتخابات، ولا دراسة تجريبية لاتجاهات الرأي العام، بل تركز على البنية الفكرية والسياسية للمفاهيم. كما لا تُعامل "الفكر السياسي الفلسطيني" باعتباره وحدة متجانسة، وإنما بوصفه حقلاً تتفاعل داخله وثائق رسمية ومؤسسات وطنية وكتابات فكرية وبحثية متباينة.

6. مصطلحات الدراسة والإطار المفاهيمي

6.1 الشعب

يحمل مفهوم الشعب في الفكر السياسي الحديث بعدين متداخلين: بعداً اجتماعياً يشير إلى جماعة بشرية تتصور نفسها ذات انتماء مشترك، وبعداً سيادياً يجعل هذه الجماعة مصدر الشرعية السياسية. ومع تطور الدولة الدستورية الحديثة أصبح "الشعب" صاحب السلطة التأسيسية التي تنسب إليها شرعية المؤسسات والقوانين. لكن الشعب لا يساوي دائماً مجموع المقيمين في إقليم الدولة؛ فقد يكون أوسع من الحدود القائمة، كما في حالات القوميات الموزعة والشتات، أو أضيق من السكان إذا قامت الدولة على تعريف قومي استبعادي.

في الحالة الفلسطينية اكتسب المفهوم خصوصية إضافية لأن الجماعة الوطنية تشكلت سياسياً واستمرت في غياب دولة مستقلة. وقد بيّن الخالدي أن الهوية الفلسطينية الحديثة تشكلت قبل 1948 ضمن شبكة من الانتماءات العربية والدينية والمحلية المتداخلة، ثم ازدادت كثافة بفعل الصراع والاستعمار والاقتلاع (Khalidi, 1997). ولهذا لم تكن "فلسطينية" الشعب نتيجة جواز سفر أو قانون جنسية لدولة قائمة، وإنما نتيجة تاريخ اجتماعي وسياسي وذاكرة مكانية ومؤسسات تمثيل ونضال.

6.2 المواطن والمواطنة

المواطن هو الفرد الذي يتمتع بعضوية معترف بها في جماعة سياسية، ويترتب على هذه العضوية حقوق وواجبات وآليات للمشاركة. وقد صاغ مارشال تصوره الكلاسيكي للمواطنة من خلال تطور الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، مؤكداً أن المواطنة ليست مجرد رابطة قانونية، بل منظومة مساواة في المكانة داخل المجتمع السياسي (Marshall, 1950). ويضيف الفكر الديمقراطي المعاصر أن المواطنة لا تُختزل في الحقوق الممنوحة من أعلى، وإنما تتضمن القدرة على المشاركة في إنتاج القواعد والسلطات التي يخضع لها المواطن.

ويؤكد بشارة أن المواطنة عنصر مركزي في الدولة الحديثة لأنها تنظم علاقة الفرد بالدولة على أساس عضوية سياسية وقانونية، وتفصل من حيث المبدأ بين الانتماء إلى الدولة والانتماءات الأهلية أو الدينية أو المحلية (بشارة، 2012، 2023). ومن هنا فإن المواطنة ليست مرادفاً للهوية الوطنية، وإن كانت قد تتقاطع معها؛ فهي تتطلب مساواة قانونية، وآليات للتمثيل، وسيادة للقانون، وإمكانية محاسبة السلطة.

6.3 الأمة

الأمة مفهوم هوية وتخيل سياسي وثقافي، ولا تتطابق بالضرورة مع الدولة أو المواطنة. وقد وصف أندرسون الأمة بأنها "جماعة سياسية متخيَّلة"، لا بمعنى أنها وهم، بل لأن أعضاءها يتصورون رابطة مشتركة مع أناس لن يعرفوهم شخصياً (Anderson, 2006). ويظهر في الحالة الفلسطينية تداخل الأمة والشعب، لكن "الشعب" يحمل معنى سيادياً وقانونياً أكثر مباشرة، لأنه صاحب حق تقرير المصير في الخطاب الدولي والسياسي.

6.4 اللاجئ

اللاجئ في الحالة الفلسطينية ليس مجرد فئة إنسانية بحاجة إلى الحماية، بل موقع سياسي ومفاهيمي يكشف حدود النموذج التقليدي للمواطنة. فقد يكون اللاجئ عضواً كاملًا في الشعب، لكنه محروم من الإقامة في وطنه ومن المواطنة في دولته غير المكتملة. وهذا التقاطع يجعل أفكار آرنت حول فقدان "الحق في أن تكون لك حقوق" مفيدة لفهم التوتر بين الحقوق المعلنة والعضوية السياسية الفعلية؛ إذ لا تصبح الحقوق مستقرة إلا عندما توجد جماعة سياسية قادرة على ضمانها (Arendt, 1973).

7. الإطار النظري: من سيادة الشعب إلى مواطنة الدولة

يرتبط ظهور المواطن الحديث بتحول تاريخي في مصدر الشرعية. ففي الدولة ما قبل الحديثة كان الفرد رعية للملك أو الإمبراطور، بينما قامت الدولة الدستورية على فكرة أن السلطة تصدر عن الشعب وأن القانون يفترض مساواة الأفراد أمامه. لكن هذه الصيغة تحمل مفارقة داخلية: فالشعب هو صاحب السيادة على المستوى الجمعي، والمواطن هو الوحدة التي تمارس من خلالها السيادة على المستوى الفردي. لذلك لا توجد ديمقراطية مستقرة من دون علاقة متبادلة بين المفهومين.

إذا جرى تضخيم مفهوم الشعب على حساب المواطن، قد تتحول الإرادة الجمعية إلى تفويض غير محدد لسلطة تدعي تمثيل "المصلحة الوطنية". وإذا اختُزلت السياسة في المواطن الفرد بمعزل عن الحقوق الجمعية، فقد تغيب قضايا التحرر وتقرير المصير والعدالة التاريخية. ومن هنا تأتي أهمية التمييز بين "الشعب" كحامل للسيادة الجمعية و"المواطن" كحامل للمساواة والحقوق والمشاركة.

تتصل هذه الثنائية أيضاً بمفهوم الدولة. فالدولة الحديثة لا تُعرَّف فقط باحتكار القوة داخل إقليم، بل ببنية قانونية ومؤسساتية مستمرة تفصل نسبياً بين الدولة والحكومة، وتتيح تداول السلطة داخل إطار واحد للمواطنة (بشارة، 2023). وفي الحالة الفلسطينية، يزداد الأمر تعقيداً لأن مؤسسات الحكم نشأت قبل اكتمال السيادة، ولأن جزءاً كبيراً من الشعب يوجد خارج الإقليم الذي تعمل فيه هذه المؤسسات.

وتؤكد الأدبيات المقارنة أن المواطنة لا تستلزم محو الانتماءات الجمعية، وأن قواعد الجنسية والعضوية تُبنى تاريخياً عبر سياسات الإدماج والاستبعاد (Brubaker, 1992; Kymlicka, 1995). ويكتسب ذلك أهمية فلسطينياً لأن السؤال ليس فقط متى تقوم الدولة، بل كيف ستعرّف عضويتها وعلاقتها بالشتات واللاجئين.

8. الدراسات السابقة

يمكن تصنيف الأدبيات ذات الصلة إلى أربعة مسارات رئيسة. الأول يتناول تشكل الهوية والفكر السياسي الفلسطيني؛ والثاني يدرس الحركة الوطنية وبناء الكيانية ومؤسسات الدولة؛ والثالث يحلل النظام السياسي بعد أوسلو والتحول الديمقراطي؛ والرابع يتناول المواطنة والقومية نظرياً أو في السياق الإسرائيلي والفلسطيني.

في المسار الأول، يمثل كتاب ماهر الشريف "البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993" عملاً مركزياً لتتبع تطور الفكر السياسي الفلسطيني وتحول مفهوم الكيانية عبر مراحل متعددة. يبين الشريف أن فكرة الكيان الفلسطيني لم تكن ثابتة، بل تشكلت ضمن صراع

بين تصورات قومية عربية وفلسطينية وبرامج سياسية متغيرة، حتى أصبح مشروع الدولة محوراً متزايد الأهمية في العقود الأخيرة من القرن العشرين (الشريف، 1995). وتفيد الدراسة الحالية من هذا العمل في فهم تاريخية مفهومي الشعب والكيان، لكنها تختلف عنه في التركيز على أثر التحول نحو الدولة في تعريف الفرد السياسي نفسه، أي الانتقال من عضو في شعب إلى مواطن محتمل.

ويقدم رشيد الخالدي في "الهوية الفلسطينية" تحليلاً تاريخياً واسعاً لنشوء الوعي الوطني الحديث، رافضاً اختزال الهوية الفلسطينية في مجرد رد فعل على الصهيونية، ومبرزاً تداخل الهويات المحلية والعربية والدينية والوطنية (Khalidi, 1997). أهمية هذا العمل هنا أنه يرسخ فكرة أن الشعب الفلسطيني لم ينتظر الدولة كي يتكون سياسياً، لكنه لا يجعل المواطنة بوصفها علاقة مؤسسية محور تحليله الرئيس.

في المسار الثاني، يقدم يزيد صايغ في "الكفاح المسلح والبحث عن الدولة" تحليلاً تفصيلياً للحركة الوطنية الفلسطينية من 1949 إلى 1993، ويظهر كيف ولّدت مؤسسات الكفاح المسلح جهازاً بيروقراطيًا وشبكة تنظيمية ووظائف شبه دولية قبل قيام السلطة (صايغ، 2002). وتكشف هذه الأطروحة أن الانتقال إلى الدولة لم يبدأ في أوسلو فقط؛ فقد كانت الحركة الوطنية تبني أشكالاً من الدولة في المنفى. غير أن هذا البناء ظل قائماً أساساً على التمثيل الوطني والتنظيم الحركي، وليس على رابطة مواطنة دستورية متساوية.

ويتقاطع مع ذلك كتاب أسعد عبد الرحمن عن منظمة التحرير، الذي يتتبع جذورها ومساراتها وتكوينها بوصفها مؤسسة تمثيلية وطنية (عبد الرحمن، 1987). كما يضيف فيصل حوراني، من خلال تحليله للمواثيق الرئيسة للمنظمة، مادة مهمة لفهم انتقال الخطاب الفلسطيني بين التحرير والبرامج السياسية المرحلية وتطور تصور الكيان (حوراني، 1980). وتفيد الدراسة الحالية من هذه الأدبيات في قراءة منظمة التحرير باعتبارها مؤسسة "للشعب" قبل أن تكون مؤسسة "للمواطنين".

أما المسار الثالث فيتعلق بالنظام السياسي بعد أوسلو. يقدم جميل هلال في "النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو" تحليلاً نقدياً للتحولات التي رافقت قيام السلطة، وتداخل الداخل والخارج، وبناء المؤسسات والنخب الجديدة (هلال، 1998). وفي "تكوين النخبة الفلسطينية" يتتبع انتقال النخب وتحول الحقل السياسي من الحركة الوطنية إلى السلطة، مبيناً أثر قيام المؤسسات الجديدة في إعادة توزيع مصادر القوة والتمثيل (هلال، 2002). وتساعد هذه الأعمال في تفسير كيف انتقلت مركزية القرار تدريجياً من مؤسسات وطنية عابرة للحدود إلى جهاز حكم متمركز في الأراضي الفلسطينية، وهو تحول له أثر مباشر في تضييق المجال العملي للمشاركة السياسية الفلسطينية.

ويقدم علي الجرباوي، في دراسته عن البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين، إطاراً لفهم العلاقة بين القانون وبناء النظام الديمقراطي في المرحلة الانتقالية (الجرباوي، 1999). كما يركز هلال في "الدولة والديمقراطية" على التوتر بين بناء الدولة ومتطلبات الديمقراطية، وهو توتر يصبح أكثر حدة عندما تكون الدولة نفسها غير مكتملة السيادة (هلال، 1996). وتختلف الدراسة الحالية عن هذا المسار في أنها تجعل السؤال السابق على النظام الديمقراطي نفسه هو: من هو "الديموس" أو جماعة المواطنين التي يفترض أن تمارس الديمقراطية، وما علاقتها بالشعب الفلسطيني الأوسع؟

في المسار الرابع، توفر أعمال مارشال وحنا آرنت وأندرسون وبرُوبيكر وكيمليكا وبشارة أدوات مفاهيمية لتحليل المواطنة والقومية والدولة. يوضح مارشال أبعاد الحقوق التي تتراكم في المواطنة، وتكشف آرنت هشاشة الحقوق خارج عضوية سياسية مضمونة، ويفسر أندرسون بناء الأمة كتخيل جماعي، بينما يبين برُوبيكر الطابع التاريخي والمؤسسي لقواعد الجنسية والعضوية (Marshall, 1950; Arendt, 1973; Anderson, 2006; Brubaker, 1992). وفي السياق الإسرائيلي، يقدم شافير وبيليد تحليلًا لـ "المواطنة المتعددة" يوضح كيف يمكن أن توجد درجات وأنماط متفاوتة من الاندماج والحقوق داخل دولة واحدة، ولا سيما بالنسبة إلى الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل (Shafir & Peled, 2002).

تظهر مراجعة هذه الأدبيات أن كل مسار يضيء جانباً مهماً، لكن تظل هناك فجوة تحليلية تتعلق بالجمع المباشر بين ثلاثة أسئلة: كيف تغيرت الذات السياسية الفلسطينية من شعب تحرر إلى مواطن دولة؟ وماذا يحدث عندما لا تتطابق حدود الشعب مع حدود السلطة؟ وما الآثار الدستورية والسياسية لذلك على اللاجئين والشتات والتمثيل؟ هنا تتموضع مساهمة هذه الدراسة، إذ تستخدم جدلية الشعب/المواطن بوصفها مدخلاً جامعاً لإعادة قراءة تاريخ الحركة الوطنية ومؤسسات ما بعد أوسلو.

9. الشعب بوصفه ذات التحرر الوطني

أفضت نكبة 1948 إلى تفكيك المجتمع الفلسطيني جغرافياً وقانونياً. أصبح الفلسطينيون موزعين بين من بقي داخل إسرائيل، ومن خضع لاحقاً للحكم الأردني في الضفة والمصري في غزة، ومن تحول إلى لاجئ في دول الجوار، ومن انتشر في الشتات الأوسع. في هذا السياق لم تعد هناك دولة فلسطينية تستطيع منح مواطنة موحدة أو إنتاج مؤسسات سياسية جامعة. ولذلك تحولت استعادة فكرة "الشعب" نفسها إلى مهمة سياسية مركزية.

عندما أعيد تشكيل منظمة التحرير في الستينيات وصعدت الفصائل الفلسطينية، جرى بناء الجماعة السياسية على أساس يتجاوز الإقليم. يعكس الميثاق الوطني هذا بوضوح: فالشخصية الفلسطينية لا تزول بالتشتيت، والشعب هو صاحب الحق في وطنه، والمنظمة مسؤولة عن حركته في

مختلف الميادين (منظمة التحرير الفلسطينية، 1968). بهذه الصياغة تصبح العضوية في الشعب سابقة على أي مواطنة قانونية، ويصبح التمثيل الوطني عابراً لمكان الإقامة.

كان لهذا التصور أثر تعبوي بالغ. فقد أعاد ربط المخيمات والشتات والأراضي المحتلة بقصة سياسية واحدة، ومنع تحول الفلسطينيين إلى مجموعات لاجئين منفصلة داخل نظم قانونية مختلفة. كما ساعدت مؤسسات منظمة التحرير - المجلس الوطني، واللجنة التنفيذية، والمنظمات الشعبية، والاتحادات - على خلق فضاء سياسي بديل من غياب الدولة. وقد وصف صايغ هذا المسار بأنه "بحث عن الدولة" داخل تجربة الكفاح المسلح نفسها، حيث تشكلت بيروقراطية ومؤسسات وخدمات وشبكات تمثيل ذات وظائف شبيهة بالدولة (صايغ، 2002).

لكن طبيعة هذا النظام كانت مختلفة عن نظام المواطنة. فعضوية المجلس الوطني لم تُبنَ تاريخياً على دائرة انتخابية موحدة لكل الفلسطينيين، ولم تكن علاقة الفرد بالمؤسسة الوطنية مماثلة لعلاقة المواطن بدولة دستورية. كانت الأولوية للتمثيل السياسي للقضية، وللوحدة والتعبئة، ولقدرة المنظمة على التحدث باسم الشعب في المجالين العربي والدولي. وبذلك نشأت شرعية "تمثيلية-تحررية" لا شرعية "مواطنية-دستورية" بالمعنى الكامل.

وهذا يفسر ميراثاً استمر لاحقاً: إمكانية أن تستند السلطة السياسية الفلسطينية إلى شرعية تاريخية ونضالية تتجاوز الانتخابات والمساءلة الدورية. ففي مرحلة حركة التحرر تبدو هذه الشرعية مفهومة بحكم ظروف العمل الثوري والشتات، لكن انتقال المؤسسة نفسها إلى الحكم يجعلها بحاجة إلى تحول في مفهوم الشرعية. هنا تبدأ إشكالية المواطن: هل يبقى الفرد متلقياً لقرار قيادة تمثل قضيته، أم يصبح صاحب حق في إنتاج السلطة ومحاسبتها؟

10. إعلان الاستقلال 1988: من شعب التحرير إلى شعب الدولة

يمثل إعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر سنة 1988 نقطة تحول مفاهيمية كبرى. فالوثيقة لا تتخلى عن لغة التاريخ والأرض والشعب وتقرير المصير، لكنها تضيف إليها تصوراً واضحًا للدولة الديمقراطية والمساواة والحقوق. وتؤكد أن دولة فلسطين للفلسطينيين أينما كانوا، وأنهم يطورون فيها هويتهم ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق ضمن نظام ديمقراطي (المجلس الوطني الفلسطيني، 1988).

تكمن أهمية هذه الصياغة في أنها تحاول للمرة الأولى أن تجعل الدولة إطاراً جامعاً لشعب موجود خارجها أيضًا. فهي لا تعرف الفلسطيني فقط باعتباره مقيمًا داخل إقليم الدولة المعلنة، بل تحتفظ بفكرة الشعب العابر للحدود. وفي الوقت ذاته تنتقل من لغة التحرير إلى لغة نظام سياسي يضمن المساواة والحريات. وهذا يجعل إعلان 1988 حلقة وصل بين "حق الشعب في الدولة" و"حق الفرد في المواطنة".

كما أن الإعلان يعكس تحولاً في البرنامج الوطني نفسه. فمنظمة التحرير لم تعد تطرح الدولة فقط كنتيجة تحرير شامل، بل أصبحت تتعامل مع الشرعية الدولية والتسوية السياسية وفكرة الدولة على الأراضي المحتلة سنة 1967. وهذا التغير، الذي تتبعه الشريف وصايغ في سياقات مختلفة، أعاد تعريف معنى الإنجاز الوطني: من استرداد كامل الوطن إلى بناء دولة ذات اعتراف دولي في جزء منه (الشريف، 1995؛ صايغ، 2002).

لكن السؤال الذي بقي معلقاً هو كيفية تحويل شعب موزع عالمياً إلى جماعة مواطنين. إعلان الاستقلال قدم مبدأ سياسياً عاماً، لكنه لم يكن دستوراً تفصيلياً للجنسية أو التمثيل. وبسبب غياب السيطرة الفعلية على الإقليم، ظلت الدولة المعلنة تعبيراً سيادياً ورمزياً أكثر منها إطاراً يوزع الحقوق والواجبات على المواطنين.

مع ذلك، يمثل إعلان 1988 لحظة حاسمة لأن الفكر السياسي الفلسطيني بدأ فيها يقرن بوضوح بين التحرر والديمقراطية. لم تعد الدولة مجرد أداة لإثبات السيادة الخارجية، بل فضاء يفترض أن يمارس داخله الفلسطينيون مساواة سياسية. ومن هذه النقطة يصبح السؤال عن نوع الدولة وحقوق مواطنيها جزءاً من المشروع الوطني نفسه، لا موضوعاً مؤجلاً إلى ما بعد التحرير.

11. أوسلو والسلطة الوطنية: ولادة المواطن تحت سيادة ناقصة

أحدث اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية تحولاً غير مسبوق. فقد أصبح ملايين الفلسطينيين للمرة الأولى منذ 1948 يتعاملون يومياً مع مؤسسات فلسطينية تدير التعليم والصحة والضرائب والأمن والقضاء والإدارة المحلية، وتصدر قوانين وتدير انتخابات. هذا التحول أنتج "المواطن" بوصفه فئة عملية في المجال السياسي، حتى لو لم تكن الدولة مكتملة.

أصبحت الانتخابات التشريعية والرئاسية، منذ 1996، إحدى أهم أدوات بناء الشرعية الجديدة. فبدل التمثيل الذي يمر عبر الفصائل والمنظمات الشعبية والمجلس الوطني، أصبح هناك ناخب فرد يختار ممثلين في مجلس تشريعي ضمن نطاق جغرافي محدد. كما أسهم القانون الأساسي في تكريس فكرة أن الشعب مصدر السلطات وأن الفلسطينيين يتمتعون بحقوق المشاركة السياسية والتصويت والترشح وتشكيل الأحزاب والجمعيات (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2003).

من منظور المواطنة، كان ذلك تطوراً مهماً؛ لأنه نقل الفرد من موقع "العضو في حركة وطنية" إلى موقع "صاحب الحق أمام سلطة فلسطينية". وأصبح من الممكن نظرياً مساءلة الحكومة، والطعن أمام القضاء، والاحتجاج على انتهاك الحقوق، والمطالبة بالفصل بين السلطات. وهي جميعاً سمات لا يمكن اختزالها في منطق التحرر الوطني.

إلا أن هذه المواطنة ولدت في بنية سيادية ناقصة. فالسلطة لم تتحكم في الحدود والمجال الجوي والموارد والحركة على نحو دولة مستقلة، كما بقي الإقليم مجزأً إلى ترتيبات ومناطق متعددة. وهذا يعني أن المواطن الفلسطيني يخضع لقواعد مؤسسات وطنية في بعض مجالات حياته، لكنه يظل خاضعاً في مجالات حاسمة لبنية الاحتلال التي لا يشارك في إنتاجها سياسياً.

هنا تظهر مفارقة "المواطنة بلا سيادة". فالمواطن يدفع الضرائب ويخضع لقوانين ومؤسسات فلسطينية، لكن هذه المؤسسات لا تملك كامل القدرة على حماية حقوقه أو التحكم في الفضاء الذي يعيش فيه. وتصبح الدولة، بدل أن تكون إطار السيادة الذي يحمي المواطنة، مشروعاً مؤجلاً بينما تستمر وظائف الحكم اليومية.

وقد أشار هلال إلى أن النظام الذي نشأ بعد أوسلو اتسم بتداخل مؤسسات المنظمة والسلطة وبروز نخبة حكم جديدة ومركزية تنفيذية قوية، في ظل مرحلة انتقالية غير محددة النهاية عملياً (هلال، 1998). وتكمن خطورة إطالة هذه المرحلة في أن "المؤقت" أصبح بنية دائمة نسبياً: مؤسسات حكم بلا سيادة كاملة، وتمثيل إقليمي بلا حل لمشكلة الشعب الأوسع.

12. منظمة التحرير والسلطة: شرعيتان وجماعتان سياسيتان

تكشف العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية جوهر الإشكالية. فالأولى تستمد شرعيتها من تمثيل الشعب الفلسطيني أينما وجد، بينما الثانية تستمد وظيفتها من إدارة سكان وإقليم محددين. الأولى تنتمي تاريخيًا إلى منطق التحرر والتمثيل الوطني؛ والثانية إلى منطق الحكومة والإدارة والمواطنة الإقليمية.

كان من الممكن أن تعمل المؤسستان ضمن تقسيم واضح للوظائف: منظمة التحرير تحمي الحقوق الوطنية الجمعية وتمثل الشتات، والسلطة تدير شؤون السكان تحت الاحتلال إلى حين قيام الدولة. لكن انتقال مركز الثقل السياسي والمالي والإداري إلى السلطة أضعف عملياً الفصل بين الوظيفتين. ومع مرور الوقت أصبح المجال السياسي اليومي للفلسطينيين داخل الضفة وغزة مرتبطاً بالحكومة والسلطة أكثر من مؤسسات المنظمة.

يظهر هذا التحول بوضوح في مسألة الانتخابات. فالفلسطيني في رام الله أو غزة يستطيع، عندما تُجرى الانتخابات، أن يصوت لمؤسسات السلطة؛ أما الفلسطيني في مخيم في لبنان مثلاً فلا يملك قناة مماثلة ومنتظمة للمشاركة في مؤسسات التمثيل الوطني. وهكذا أصبحت حقوق المشاركة موزعة بصورة غير متساوية داخل الشعب نفسه.

تنتج عن ذلك شرعيتان: شرعية وطنية تاريخية تقول إن منظمة التحرير تمثل الشعب وحقوقه غير القابلة للاختزال في الإقليم؛ وشرعية دستورية تقول إن الحكم يجب أن يستمد سلطته من مواطنين يختارون ممثليهم ويحاسبونهم. لا تستطيع الحالة الفلسطينية الاستغناء عن أي منهما. فالأولى ضرورية لأن الشعب أوسع من حدود السلطة، والثانية ضرورية لأن التمثيل من دون مساءلة يمكن أن يتحول إلى تفويض مفتوح.

ومن هنا لا ينبغي النظر إلى إصلاح منظمة التحرير باعتباره شأناً تنظيمياً داخلياً للفصائل فقط. إنه في جوهره سؤال مواطنة وتمثيل: كيف يمكن لفلسطيني خارج الإقليم أن يكون عضواً سياسياً فعلياً في الجماعة الوطنية؟ وكيف يمكن تنظيم علاقة المؤسسات العابرة للحدود بالدولة المستقبلية من دون ازدواجية دائمة في السيادة؟

13. اللاجئ: الاختبار الأصعب لأي نظرية فلسطينية للمواطنة

يمثل اللاجئ الفلسطيني الاختبار النظري الأوضح لحدود النموذج الإقليمي للمواطنة. فإذا كانت المواطنة تُعرَّف فقط بالعيش داخل حدود الدولة المستقبلية، فإن ملايين اللاجئين قد يظلون أعضاء في الشعب لكن خارج جماعة المواطنين. وإذا مُنحوا جنسية الدولة تلقائياً من دون تصور للتمثيل والحقوق المرتبطة بالإقامة والعودة، فستبقى المواطنة رمزية أكثر منها عملية.

لا يمكن اعتبار هذه المسألة تفصيلاً مؤجلاً إلى مفاوضات الوضع النهائي؛ لأنها تمس تعريف الشعب ذاته. اللاجئون لم يكونوا هامشاً في التاريخ السياسي الفلسطيني، بل شكلوا قاعدة اجتماعية أساسية للحركة الوطنية، ونشأت قطاعات من مؤسسات المنظمة والفصائل في المخيمات والشتات. ولذلك فإن تقليص الجماعة السياسية إلى السكان الحاليين في الضفة وغزة يعيد تعريف المشروع الوطني على نحو أضيق من تاريخه.

تساعد أفكار حنا آرنت في تفسير هذه المفارقة. فالمشكلة ليست فقط أن اللاجئ يفتقد بعض الحقوق، بل أنه قد يفتقد الإطار السياسي الذي يجعل الحقوق قابلة للمطالبة والتنفيذ (Arendt, 1973). وفي الحالة الفلسطينية يحمل اللاجئ انتماء وطنياً معترفًا به في الخطاب السياسي، لكنه لا يملك بالضرورة مؤسسة ديمقراطية منتظمة يستطيع عبرها المشاركة في القرار الوطني.

لذلك ينبغي التمييز بين ثلاثة أبعاد: الجنسية بوصفها رابطة قانونية بالدولة؛ الإقامة بوصفها علاقة فعلية بإقليم وخدمات ومؤسسات محلية؛ والتمثيل الوطني بوصفه حقاً سياسياً في المشاركة في تحديد مستقبل الجماعة. ليس من الضروري أن تتطابق هذه الأبعاد بصورة كاملة. يمكن، من الناحية الدستورية المقارنة، أن يتمتع المواطن المقيم في الخارج بالجنسية وبعض حقوق التصويت، بينما ترتبط حقوق أخرى بالإقامة. لكن في الحالة الفلسطينية يجب أن تكون هذه الترتيبات مركزية لا هامشية لأن الشتات نتاج تأسيسي للنكبة، لا مجرد هجرة لاحقة.

ويترتب على ذلك أن حق العودة والمواطنة لا ينبغي وضعهما في علاقة بديلة. فحق العودة يتعلق بالعدالة التاريخية والعلاقة بالأرض وبالقرار السياسي الخاص باللاجئين، بينما المواطنة تتعلق بالعضوية السياسية والحقوق. يمكن أن يكون اللاجئ حاملاً لحق العودة وعضواً في الشعب ومواطناً في الدولة المستقبلية ضمن صيغ دستورية مناسبة، من دون أن يعني ذلك حسم خيارات الإقامة الفردية مسبقاً.

14. الفلسطينيون داخل إسرائيل: انفصال المواطنة عن الهوية الوطنية

تكشف تجربة الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل أن المواطنة القانونية لا تلغي الانتماء القومي. فهم يحملون الجنسية الإسرائيلية ويشاركون في مؤسساتها السياسية، مع استمرار هوية فلسطينية لدى قطاعات واسعة منهم. وقد حلل شافير وبيليد النظام الإسرائيلي من خلال فكرة المواطنة المتعددة أو المتدرجة، مبينين تفاوت الإدماج والمكانة والحقوق داخل الدولة (Shafir & Peled, 2002). وتفيد هذه الحالة في تمييز المواطنة عن الهوية: صفة المواطن لا تكفي وحدها لتحقيق المساواة، كما أن المساواة المدنية لا تقتضي محو الانتماء الجمعي. ومن ثم فإن الدولة الفلسطينية المستقبلية ينبغي أن تجعل العضوية السياسية المتساوية أساس الحقوق، لا التجانس الديني أو الثقافي.

15. المواطن تحت الاحتلال: حدود المواطنة الإدارية

تبدو مفارقة المواطنة أكثر حدة عندما تُقرأ في ظل استمرار الاحتلال. فالمواطنة في النظرية الديمقراطية تفترض أن يخضع الفرد لسلطة يشارك، مباشرة أو غير مباشرة، في تأسيسها ومحاسبتها. أما الفلسطيني في الضفة الغربية، مثلاً، فيتحرك ضمن مجال تتداخل فيه سلطة فلسطينية منتخبة أو مفترض أنها تستمد شرعيتها من الشعب، وسلطة احتلال تمتلك أدوات سيادية حاسمة لا يشارك الفلسطيني في انتخابها.

هذا الوضع يجعل اختزال المواطنة إلى علاقة الفرد بالسلطة الوطنية أمراً مضللاً. فالمواطن قد يملك حق التصويت في انتخابات فلسطينية، لكنه لا يملك من خلال هذا التصويت التأثير في جزء كبير من القرارات المتعلقة بالحدود والحركة والأرض والأمن. ومن ثم فإن المواطنة لا تكتمل بمجرد وجود مؤسسات وطنية، بل تحتاج إلى سيادة تجعل الإرادة السياسية للمواطن ذات أثر فعلي في المجال العام.

من هنا لا يمكن أن تكون المواطنة بديلاً عن التحرر الوطني. لكنها، في الوقت نفسه، لا يجوز أن تؤجل إلى ما بعد التحرر. فإرجاء الحقوق والحريات والمساءلة بحجة أولوية الصراع يؤدي إلى بناء دولة مستقبلية على ثقافة سياسية غير مواطنية. بالمقابل، تحويل السلطة إلى جهاز خدمات وإدارة بلا مشروع تحرر يجعل المواطن مستهلكاً للخدمات داخل بنية استعمارية أوسع.

وعليه، فإن العلاقة الصحيحة بين التحرر والمواطنة هي علاقة تداخل لا تعاقب. يجب أن يكون التحرر ديمقراطياً منذ الآن، وأن تكون المواطنة ذات أفق تحرري. وهذا يعني أن مقاومة الاحتلال وبناء السيادة ينبغي أن يرتبطا بتوسيع المشاركة، وضمان الحقوق، واحترام التعددية، وتجديد الشرعية المؤسساتية.

16. أزمة التمثيل: من يتحدث باسم الشعب ومن يحاسب باسم المواطن؟

تقدم أزمة المؤسسات والانتخابات الفلسطينية مثالاً مباشراً على التوتر بين الشعب والمواطن. فخطاب "تمثيل الشعب" يستطيع الاستمرار حتى عندما تتراجع آليات التفويض الديمقراطي؛ إذ يمكن للمؤسسات أو الفصائل أن تستند إلى تاريخها ودورها الوطني لتبرير شرعيتها. أما المواطن فيحتاج إلى آليات دورية تسمح له بالموافقة والرفض والتغيير.

التمييز هنا هو بين التمثيل الوطني والتفويض الديمقراطي. الأول يجيب عن سؤال: من يمثل قضية الشعب في مواجهة الخارج؟ والثاني يجيب عن سؤال: من يملك الحق في الحكم وكيف يمكن تغييره؟ في ظروف التحرر قد يتداخل السؤالان، لكنهما ليسا الشيء نفسه. وقد تكون مؤسسة ما صاحبة دور تاريخي في تمثيل القضية، من دون أن يكفي ذلك لتبرير استمرارها في ممارسة الحكم من دون تجديد انتخابي.

يؤكد القانون الأساسي أن الشعب مصدر السلطات، لكن هذا المبدأ لا يكتسب مضموناً فعلياً إلا بوجود مؤسسات منتظمة للانتخابات والمساءلة والفصل بين السلطات (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2003). وإذا تعطلت هذه الآليات، يصبح "الشعب" مفهوماً يُستدعى في الخطاب أكثر مما يُمارس كسلطة تأسيسية فعلية.

لهذا فإن التحول من الشعب إلى المواطن لا يعني التخلي عن الوحدة الوطنية أو تحويل الصراع إلى شأن إداري، بل يعني إخضاع من يتحدث باسم الشعب لمساءلة أفراده. ويصبح المواطن هنا ليس نقيضاً للشعب، وإنما الطريقة الديمقراطية التي يوجد بها الشعب سياسياً في الحاضر.

17. الدولة: غاية التحرر أم إطار المواطنة؟

تحتل الدولة موقعاً مركزياً في المشروع الوطني الفلسطيني منذ التحولات البرنامجية في السبعينيات وصولاً إلى إعلان الاستقلال وأوسلو والاعترافات الدولية اللاحقة. غير أن "الدولة" نفسها تحمل معنيين ينبغي التمييز بينهما. الأول خارجي-سيادي: إنهاء الاحتلال، والاعتراف، والحدود، والعضوية الدولية، والسيطرة على الإقليم. والثاني داخلي-دستوري: تنظيم السلطة، وسيادة القانون، وتوزيع الاختصاصات، وحماية حقوق المواطنين.

قد تنجح حركة تحرر في تحقيق المعنى الأول وتفشل في الثاني. فوجود علم وحدود وحكومة لا يضمن تلقائياً أن يصبح الأفراد مواطنين متساوين. ومن هنا تأتي أهمية التمييز الذي يشدد عليه بشارة بين الدولة ونظام الحكم، وبين وجود مؤسسات الدولة وطريقة توزيع السلطة والشرعية داخلها (بشارة، 2023).

في الحالة الفلسطينية، أدى طول انتظار السيادة إلى تركيز النقاش أحياناً على الدولة كاعتراف ومكانة دولية، بينما ظل سؤال المواطنة أقل حضوراً. لكن الدولة المنشودة لا ينبغي أن تكون مجرد مكافأة نهائية للشعب بعد التحرر؛ بل إطاراً يعيد تعريف علاقة أفراده بالسلطة. وإذا لم يُحسم ذلك، يمكن أن تتحول الدولة إلى استمرار لبنية السلطة الانتقالية مع تغير اسمها فقط.

التحدي إذن هو بناء "دولة الشعب" من خلال "مواطنة الأفراد". فالشعب يمنح الدولة شرعيتها التاريخية والجمعية، والمواطن يمنحها شرعيتها اليومية والديمقراطية. وما بينهما توجد مؤسسات الدستور والانتخابات والقضاء والحقوق التي تمنع اختزال الدولة في جهاز حكم أو اختزال الشعب في كتلة رمزية.

18. من "المناضل" إلى "المواطن": تحول الذات السياسية

رافق أوسلو تحول في صورة الفلسطيني السياسية: من الفدائي والمناضل واللاجئ والصامد، وهي صور تركز على التضحية والجماعة، إلى الناخب والموظف ودافع الضرائب وصاحب الحق. ولا ينبغي فهم ظهور المواطن كابتعاد عن السياسة؛ فهو يمنح الفرد حقاً في مساءلة المؤسسات بدل أن تقتصر علاقته بها على واجب خدمة القضية. لكن الخطر يظهر إذا أصبح المواطن مجرد متلق للخدمات داخل نظام سيادة ناقصة، أو إذا استُخدم منطق النضال لتأجيل الحقوق والانتخابات. والمفهوم الأكثر ملاءمة هو "المواطن-الفاعل في مشروع تحرر": فرد له حقوق وضمانات، وعضو في شعب لم ينجز تقرير مصيره بعد.

19. نحو نموذج فلسطيني مركب للمواطنة

تكشف التحليلات السابقة أن نقل نموذج الدولة القومية التقليدي إلى الحالة الفلسطينية بصورة حرفية سيخلق مشكلات عميقة. فهذا النموذج يفترض عادة تطابقاً نسبياً بين الشعب والإقليم والجنسية، بينما تقوم الحالة الفلسطينية على عدم التطابق: شعب موزع، وإقليم مجزأ، ولاجئون، شتات، ومواطنون فلسطينيون في دول أخرى، ومؤسسات تمثيل وطنية خارج إطار السلطة.

يمكن بناء نموذج أكثر ملاءمة على خمسة مبادئ، هي:

أولاً، يبقى "الشعب الفلسطيني" إطار الحقوق الجمعية، وفي مقدمتها تقرير المصير والاستقلال وحقوق اللاجئين. هذه الحقوق لا تتوقف على الإقامة في الضفة أو غزة، ولا يجوز أن تنتهي قانونياً بمجرد إنشاء دولة محدودة الإقليم.

ثانياً، تصبح المواطنة داخل الدولة أساس المساواة الفردية. فلا امتياز في الحقوق المدنية والسياسية بسبب الدين أو الجنس أو المنطقة أو الانتماء الفصائلي أو الأصل الاجتماعي. ومهما كانت مركزية الهوية الوطنية، لا ينبغي أن تتحول إلى صيغة تحرم بعض سكان الدولة من العضوية المتساوية.

ثالثاً، يجب بناء تمثيل وطني عابر للحدود. فإذا بقي الشعب أوسع من سكان الدولة، فلا بد من مؤسسة تمثيلية تربط الشتات بالمركز السياسي على أسس ديمقراطية. ويعني ذلك أن إصلاح منظمة التحرير والمجلس الوطني يصبح جزءاً من الهندسة الدستورية للمستقبل، لا مجرد تسوية بين الفصائل.

رابعاً، ينبغي التمييز بين الحقوق المرتبطة بالجنسية والحقوق المرتبطة بالإقامة. يمكن للمواطن المقيم في الخارج أن يحتفظ برابطة قانونية وحقوق في التمثيل الوطني، بينما ترتبط بعض الخدمات والحقوق المحلية بالإقامة. يسمح هذا التمييز بتجنب تحويل حدود الإقامة إلى حدود للانتماء السياسي.

خامساً، يجب أن تكون المواطنة قابلة للتعايش مع التعدد في الهويات. فالدولة لا تحتاج إلى محو الانتماءات الدينية أو الثقافية أو المحلية كي تنتج مواطنين؛ بل تحتاج إلى قاعدة مساواة قانونية وإطار عمومي مشترك. ومن شأن ذلك أن يمنح المشروع الفلسطيني مصداقية أخلاقية وديمقراطية، ويحول الهوية الوطنية من أداة تجانس قسري إلى إطار سياسي للحرية المشتركة.

20. نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، هي:

أولاً، نشأ مفهوم الشعب الفلسطيني سياسياً قبل قيام دولة فلسطينية، ولذلك لا يمكن تعريف الشعب بالرجوع إلى المواطنة القانونية وحدها. فقد حفظت الهوية والمؤسسات الوطنية استمرارية الجماعة عبر التشتت واللجوء، وهو ما يجعل الشعب إطاراً أوسع من أي إقليم حكومي فلسطيني قائم أو محتمل.

ثانياً، جسدت منظمة التحرير الفلسطينية منطق التمثيل الوطني العابر للحدود، بينما جسدت السلطة الوطنية منذ 1994 منطق الحكم الإقليمي وبدايات المواطنة المؤسساتية. ومع انتقال مركز الثقل إلى السلطة اتسعت الفجوة بين الفلسطيني الذي يملك إمكانية المشاركة في مؤسسات الحكم والفلسطيني الذي يظل ممثلاً وطنياً بصورة غير مباشرة.

ثالثاً، يمثل إعلان الاستقلال سنة 1988 أهم لحظة مفاهيمية للجمع بين شرعية تقرير المصير ومبادئ الدولة الديمقراطية والمساواة؛ لكنه ترك مسألة تحويل الشعب المشتت إلى جماعة مواطنين في مستوى عام وغير مكتمل.

رابعاً، أنتج أوسلو حالة "مواطنة ناقصة السيادة". فقد ظهرت مؤسسات وحقوق وانتخابات وقوانين فلسطينية، لكن من دون سيطرة كاملة على الإقليم والحدود والموارد. وهذا يجعل المواطنة الفلسطينية الحاضرة أقرب إلى مواطنة وظيفية داخل سلطة انتقالية منها إلى مواطنة مكتملة في دولة مستقلة.

خامساً، يمثل اللاجئون الاختبار الأصعب لأي تصور للمواطنة. فحصر المواطنة بالإقامة في الدولة يهدد بتقليص الشعب سياسياً، بينما الاكتفاء بالانتماء الوطني من دون حقوق تمثيل فعلية يجعل عضوية اللاجئ رمزية.

سادساً، لا يمكن فصل أزمة التمثيل الوطني عن أزمة المواطنة. فتراجع المؤسسات التمثيلية والانتخابات لا يعني فقط خللاً إدارياً، بل ضعف قدرة المواطن على أن يكون مصدراً فعلياً للسلطة، وضعف قدرة الشتات على التأثير في القرار الوطني.

سابعاً، التحرر والمواطنة ليسا مرحلتين متعاقبتين. الديمقراطية ليست مهمة مؤجلة إلى ما بعد إنهاء الاحتلال، كما أن بناء المؤسسات لا يغني عن التحرر والسيادة. كلاهما ينبغي أن يتشكلا معاً.

ثامناً، الدولة الفلسطينية المنشودة تحتاج إلى شرعيتين متكاملتين: شرعية جمعية مستمدة من حق الشعب في تقرير المصير، وشرعية دستورية مستمدة من مواطنين متساوين قادرين على انتخاب السلطة ومحاسبتها.

21. مناقشة النتائج

تؤكد النتائج أن صيغة "من الشعب إلى المواطن" يجب ألا تُقرأ كدعوة إلى تجاوز الشعب. فهذا غير ملائم نظرياً وسياسياً لأن تقرير المصير حق للشعوب، ولأن الفلسطينيين موزعون في كيانات قانونية متعددة. بل إن قيام دولة فلسطينية من دون الحفاظ على إطار سياسي أوسع للشعب قد يؤدي إلى إعادة تعريف القضية باعتبارها شأن سكان إقليم بعينه، وهو ما يتعارض مع البنية التاريخية للحركة الوطنية وقضية اللاجئين.

لكن الاتجاه المعاكس، أي إبقاء الشعب مفهوماً فوق-دستوري لا يخضع لآليات المواطنة، يحمل خطراً مختلفاً. فقد تتحدث سلطات وفصائل متعددة باسم الشعب، بينما يفتقر الفرد إلى أدوات حقيقية لاختيار من يمثله. وهنا تتحول وحدة الشعب من مصدر للسيادة إلى ذريعة لتقليص التعددية. لذلك لا يصبح المواطن نقيض الشعب، بل يصبح الضمانة الديمقراطية لئلا يُحتكر اسم الشعب من مؤسسات أو نخب لا تتجدد شرعيتها.

يمكن تلخيص المعضلة في عبارتين: ضرورة "دمقرطة التحرر" و"تحرير المواطنة". دمقرطة التحرر تعني أن الصراع من أجل تقرير المصير لا يبرر تعطيل المشاركة والحقوق، وأن المؤسسات الوطنية يجب أن تخضع للمساءلة حتى وهي تعمل في سياق الاحتلال. أما تحرير المواطنة فيعني ألا تُختزل في إدارة السكان والخدمات تحت سقف السيادة الناقصة، بل أن تبقى مرتبطة بالقدرة على إنهاء السيطرة الاستعمارية وبناء قرار سياسي مستقل.

كما تكشف النتائج أن قضية اللاجئين ليست فقط بنداً تفاوضياً أو إنسانياً، بل قضية تأسيس دستوري. فإذا كانت الدولة المستقبلية ستعرف من هو المواطن، فإن تعريفها يجب أن يتعامل مع جماعة وطنية لا تقيم كلها داخل الإقليم. وهذا يتطلب تفكيراً مبكراً في الجنسية والتمثيل في الخارج وعلاقة منظمة التحرير بالدولة، بدل ترك هذه المسائل لما بعد قيام الدولة.

وأخيراً، توضح جدلية الشعب والمواطن أن أزمة المشروع الوطني ليست فقط أزمة استراتيجية تفاوض أو مقاومة، بل أزمة شكل سياسي أيضاً. السؤال ليس ماذا يريد الفلسطينيون وطنياً فحسب، بل كيف ينظمون علاقتهم بعضهم ببعض، ومن يحق له اتخاذ القرار، وكيف تُحمى حقوق الأقلية داخل الأغلبية، وكيف يُحاسب الحاكم. هذه الأسئلة ليست أقل وطنية من سؤال السيادة، بل هي التي تحدد مضمون الدولة التي يُناضل من أجلها.

22. الخاتمة

بدأ الفلسطيني في الفكر السياسي الحديث عضواً في "شعب" قبل أن تتوافر له فرصة أن يكون "مواطناً" في دولة وطنية. كان ذلك نتيجة مباشرة للنكبة والتشتيت والاحتلال وغياب السيادة. وقد أدت فكرة الشعب وظيفة تاريخية حاسمة: حافظت على وحدة جماعة موزعة بين أقاليم وأنظمة قانونية مختلفة، وجعلت من اللاجئ عضواً في ذات سياسية بدل أن يكون مجرد حالة إنسانية منفصلة.

مع تطور الحركة الوطنية نحو مشروع الدولة ظهرت الحاجة إلى مفهوم آخر هو مفهوم المواطن. فالدولة لا تستطيع أن تكتفي بتمثيل شعب في الخارج؛ عليها أن تنظم السلطة في الداخل، وأن تحدد حقوق الأفراد، وأن تخضع الحكام للقانون، وأن تتيح المشاركة والمساءلة. لذلك كان إعلان الاستقلال والقانون الأساسي محطتين في انتقال الفكر الفلسطيني من شرعية التحرر وحدها إلى شرعية دستورية ناشئة.

غير أن أوسلو أسس لانتقال غير مكتمل، حيث نشأت مؤسسات الحكم قبل السيادة، وأصبح جزء من الشعب مواطنين أو شبه مواطنين داخل سلطة، بينما بقي جزء آخر خارج المجال المؤسسي. وفي الوقت نفسه استمرت منظمة التحرير بوصفها المرجعية الوطنية من دون أن تتطور آليات تمثيلها بالمقدار الذي يوازي هذا التحول. نتج عن ذلك تباعد بين الشعب بوصفه مصدر الحق الوطني والمواطن بوصفه مصدر السلطة اليومية.

لهذا فإن التحدي الفلسطيني ليس الانتقال من "الشعب" إلى "المواطن" بمعنى استبدال الأول بالثاني. الصيغة الأدق هي الانتقال من "شعب بلا دولة" إلى "شعب من المواطنين". هذه الصيغة تحفظ للشعب حقوقه الجمعية وتمنع الدولة من تقليصه إلى حدود الإقليم، وفي الوقت نفسه تمنع المؤسسات الوطنية من استخدام اسم الشعب لتعليق حقوق المواطن.

يتطلب ذلك إعادة بناء المشروع الوطني على مبدأ مزدوج: لا تحرر من دون مواطنة ديمقراطية، ولا مواطنة كاملة من دون تحرر وسيادة. الدولة ليست نهاية الشعب، بل صورته المؤسساتية عندما يصبح أفراده متساوين أمام القانون وقادرين على تقرير مصيرهم الجماعي والفردي. ومن ثم فإن مستقبل المشروع الفلسطيني سيقاس ليس فقط بقدرته على إنهاء الاحتلال وإقامة دولة، بل بقدرته على تحويل التمثيل الوطني إلى مشاركة، والهوية إلى حقوق، والسيادة إلى مواطنة.

23. التوصيات

1. إعادة صياغة الخطاب السياسي والدستوري الفلسطيني على أساس التكامل بين الحقوق الجمعية للشعب والحقوق الفردية للمواطن، بدل التعامل معهما بوصفهما مرحلتين متعاقبتين.

2. فتح نقاش دستوري مبكر حول مفهوم الجنسية الفلسطينية وعلاقتها باللاجئين والشتات، بحيث لا تصبح الإقامة الحالية في الضفة الغربية أو قطاع غزة معياراً حصرياً للعضوية السياسية.

3. إصلاح مؤسسات منظمة التحرير والمجلس الوطني على أسس تمثيلية أكثر انتظاماً وديمقراطية، بما يتيح مشاركة الفلسطينيين خارج الإقليم في إنتاج القرار الوطني.

4. تحديد العلاقة الدستورية المستقبلية بين منظمة التحرير والدولة الفلسطينية منعاً لازدواج الشرعية والسيادة، مع الحفاظ على وظيفة تمثيل الحقوق الوطنية التي تتجاوز حدود الدولة.

5. إعادة الاعتبار إلى الانتخابات الدورية والفصل بين السلطات واستقلال القضاء وسيادة القانون باعتبارها عناصر من المشروع الوطني نفسه لا مطالب مؤجلة إلى ما بعد التحرر.

6. تطوير آليات لتمثيل المواطنين أو الفلسطينيين ذوي الرابطة القانونية المقيمين في الخارج، والاستفادة من التجارب المقارنة في التصويت الخارجي والجنسية المزدوجة مع مراعاة خصوصية اللجوء الفلسطيني.

7. ضمان أن تقوم المواطنة في الدولة الفلسطينية المستقبلية على المساواة القانونية والسياسية بصرف النظر عن الدين أو الجنس أو المنطقة أو الأصل الاجتماعي أو الانتماء الحزبي.

8. التعامل مع حق العودة والمواطنة بوصفهما مسألتين متكاملتين لا متعارضتين: الأولى مرتبطة بالعدالة التاريخية والأرض، والثانية بالعضوية السياسية والحقوق.

9. إدماج دراسات المواطنة والتمثيل والشتات بصورة أوسع في النقاشات المتعلقة بإصلاح المشروع الوطني والنظام السياسي الفلسطيني.

10. تشجيع دراسات لاحقة مقارنة حول نماذج المواطنة العابرة للحدود والتمثيل السياسي للشتات بما يساعد على تطوير تصور دستوري فلسطيني أكثر شمولاً.

المراجع

المراجع العربية

السلطة الوطنية الفلسطينية. (2003). القانون الأساسي المعدل لسنة 2003. الجريدة الرسمية الفلسطينية.
بشارة، ع. (2012). المجتمع المدني: دراسة نقدية (ط. 6). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
بشارة، ع. (2023). مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
الجرباوي، ع. (1999). البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين. مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
حوراني، ف. (1980). الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974: دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية. مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية.
الشريف، م. (1995). البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي.
صايغ، ي. (2002). الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949-1993 (ب. سرحان، مترجم). مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (العمل الأصلي نشر عام 1997)
عبد الرحمن، أ. (1987). منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها. مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية.
المجلس الوطني الفلسطيني. (1988). إعلان الاستقلال الفلسطيني. منظمة التحرير الفلسطينية.
منظمة التحرير الفلسطينية. (1968). الميثاق الوطني الفلسطيني. منظمة التحرير الفلسطينية.
هلال، ج. (1996). الدولة والديمقراطية. مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
هلال، ج. (1998). النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
هلال، ج. (2002). تكوين النخبة الفلسطينية: منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية. مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

المراجع الأجنبية

Anderson, B. (2006). Imagined communities: Reflections on the origin and spread of nationalism (Rev. ed.). Verso.
Arendt, H. (1973). The origins of totalitarianism. Harcourt Brace Jovanovich.
Brubaker, R. (1992). Citizenship and nationhood in France and Germany. Harvard University Press.
Khalidi, R. (1997). Palestinian identity: The construction of modern national consciousness. Columbia University Press.
Kymlicka, W. (1995). Multicultural citizenship: A liberal theory of minority rights. Oxford University Press.
Marshall, T. H. (1950). Citizenship and social class and other essays. Cambridge University Press.
Shafir, G., & Peled, Y. (2002). Being Israeli: The dynamics of multiple citizenship. Cambridge University Press.